الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 24 جوان 2023

نشاطات الوزير

الشعب
ech-chaab

بفضل زيادة عدد المؤسسات المصغرة.. المهدي وليد:

استحداث 100 ألف منصب شغل في غضون سنتين

■ زيادة معتبرة في نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية

أكد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ياسين المهدي وليد، الخميس بالجزائر العاصمة، أن وزارته سطرت هدفا لها يتمثل في استحداث 100.000 منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين وذلك بفضل زيادة عدد المؤسسات المصغرة التي سيتم إنشاؤها خلال هذه الفترة لاسيما من قبل الجامعيين.

اوضح الوزير خلال ندوة صحفية نشطها على هامش ندوة حول موضوع "المؤسسات المصغرة: نحو نموذج اقتصادي مستديم"، جرت بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ان وزارته تسعى الى "استحداث 100.000 منصب شغل جديد خلال السنتين المقبلتين علاوة على زيادة عدد المؤسسات لتنتقل من 25 الى 45 مؤسسة لكل 1.000 نسمة خلال نفس الفترة".

اما الهدف الأخر الذي تسعى وزارته لتحقيقه فيتمثل في "زيادة نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية لترتفع من 23 ٪ من العدد الاجمالي للمستفيدين من مساعدة الدولة الى 50 ٪ كحد ادنى".

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف - يضيف وليد- فان "الوزارتين تعملان بالتعاون، سيما عبر اطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من اجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل".

وتابع الوزير، ان الهدف من تنظيم هذه الندوة يتمثل في "الاعلان عن اجراءات جديدة تخص الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية"، علاوة على الاعلان عن "استعمال اللغتين العربية والانجليزية لتسمية هذه الوكالة التي ستصبح بالانجليزية "National Entrepreneur ship Support And Development Agency" (NESDA) بهوية وشعار جديدين يعكسان توجهها الجديد وتحولها الى اداة اقتصادية بامتياز".

كما اكد الوزير ان هذا الحدث "يعكس اصدار نصوص قانونية جديدة تهدف الى تحديث تسيير الوكالة"، مضيفا ان الهدف الاساسي من هذه الاجراءات يتمثل في "تطوير قطاع المؤسسات المصغرة من مقاربة اجتماعية دامت منذ سنوات عديدة الى نموذج اقتصادي مستديم".

وشدد الوزير في ذات السياق على تشجيعه للمؤسسات المصغرة النشطة في المجال الصناعي لكي تدخل مجال المناولة، علما انه سيتم اصدار خارطة وطنية للمناولة من اجل تشجيع فرص الدخول الى الأسواق المحلية والمساهمة في تقليص التبعية للواردات عبر تثمين الصناعة المحلية.

إطلاق المنصة الإلكترونية mouqawil.dz يوم 10 جويلية

قدم الوزير شروحات وتفاصيل تتعلق بالمنصة الإلكترونية الجديدة، "mouqawil.dz"، التي "ستطلق في 10 جويلية المقبل، والتي تعتبر قاعدة بيانات من شأنها توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمقاولة في الجزائر لحاملي المشاريع".

كما أوضح أن هذه المنصة ستتيح لهم أيضا إمكانية "الاستعلام حول صيغ الاستفادة من التمويل ومن مساعدات الدولة، إضافة الى توفير معلومات حول الجباية وكيفية الاستفادة من الامتيازات في هذا المجال".

من جهته أبرز بداري التدابير الثلاثة الأهم التي طبعت التعاون بين القطاعين في هذا المشروع، وهي "تحويل دور المقاولاتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، الى مراكز لتطوير المقاولاتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز، إضافة الى القانون الجديد للطالب-المقاول الذي يتيح له الاستفادة من عدة مزايا".

وأضاف بداري أن هذه الاجراءات ستسمح "باستيعاب دفعات الخريجين الجامعيين، الذين يعج بهم سجل طلبات العمل كل سنة، عن طريق إطلاق مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة"، مضيفا ان "10 آلاف مشروع ستستفيد من المرافقة هذه السنة وذلك بالاستفادة من تكوين مكثف لمدة 15 يوما على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية بغرض انشاء مؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة، والاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية".

للإشارة، فقد شهد اللقاء تدخلات عديدة، على غرار تدخل السيدة نسيمة أرحاب، الأمينة العامة للوزارة، والسيد عقبة حشاني، المدير العام للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، والذي تطرق الى معايير تقييم المشاريع الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وأخيرا السيد حكيم بقدور، المكلف بتسيير الوكالة، والذي قدم عرضا حول الحوكمة الجديدة التي تبنتها الوكالة.

واختتم اللقاء بجلسة خصصت للنقاش مع مختصين وخبراء في مجال المؤسسات المصغرة.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

للرفع من نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية.. ياسين وليد:

100 ألف منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين

● بداري: 10 آلاف مشروع يستفيد من المرافقة وتكوين مكثف لمدة 15 يوما

أكد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ياسين المهدي وليد، أول أمس، أن وزارته سطرت هدفا لها يتمثل في استحداث 100 ألف منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين، وذلك بفضل زيادة عدد المؤسسات المصغرة التي سيتم إنشاؤها خلال هذه الفترة لا سيما من قبل الجامعيين.

ي. س

وأوضح الوزير خلال ندوة صحفية نشطها على هامش ندوة حول موضوع "المؤسسات المصغرة: نحو نموذج اقتصادي مستديم"، أن وزارته تسعى إلى استحداث 100 ألف منصب شغل جديد خلال السنتين المقبلتين علاوة على زيادة عدد المؤسسات لتنتقل من 25 إلى 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة خلال نفس الفترة.

اما الهدف الأخر الذي تسعى وزارته لتحقيقه، فيتمثل في زيادة نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية لترتفع من 23 من المائة من العدد الاجمالي للمستفيدين من مساعدة الدولة الى 50 من المائة كحد أدنى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ذكر الوزير، أن الوزارتين تعملان بالتعاون، سيما عبر إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من أجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع، عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية، ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل.

وتابع الوزير، أن الهدف من تنظيم هذه الندوة يتمثل في الإعلان عن إجراءات جديدة تخص الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية، علاوة على الإعلان عن استعمال اللغتين العربية والانجليزية لتسمية هذه الوكالة التي ستصبح بالانجليزية"National Entrepreneurship Support And Development Agency" بهوية وشعار جديدين يعكسان توجهها الجديد وتحوّلها إلى أداة اقتصادية بامتياز.

كما أكد الوزير، أن هذا الحدث يعكس إصدار نصوص قانونية جديدة تهدف إلى تحديث تسيير

الوكالة، مضيفا أن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات، يتمثل في تطوير قطاع المؤسسات المصغرة من مقاربة اجتماعية دامت منذ سنوات عديدة إلى نموذج اقتصادي مستديم.

وشدّد الوزير في ذات السياق، على تشجيعه للمؤسسات المصغرة النشطة في المجال الصناعي لكي تدخل مجال المناولة، علما أنه سيتم إصدار خارطة وطنية للمناولة من أجل تشجيع فرص الدخول إلى الأسواق المحلية، والمساهمة في تقليص التبعية للواردات عبر تثمين الصناعة المحلية.

وفي هذا الشأن، قدم الوزير شروحات وتفاصيل تتعلق بالمنصة الإلكترونية الجديدة، mouqawil.dz التي ستطلق في 10 جويلية المقبل، والتي تعتبر قاعدة بيانات من شأنها توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمقاولة في الجزائر لحاملي المشاريع، موضحا أن هذه المنصة ستتيح لهم أيضا إمكانية الاستعلام حول صيغ الاستفادة من التمويل ومن مساعدات الدولة، إضافة إلى توفير معلومات حول الجباية وكيفية الاستفادة من الامتيازات في هذا المجال.

من جهته أبرز وزير التعليم العالي والبحث العلمي التدابير الثلاثة الأهم التي طبعت التعاون بين القطاعين في هذا المشروع، وهي تحويل دور المقاولاتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، إلى مراكز لتطوير المقاولاتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز، إضافة إلى القانون الجديد للطالب-المقاول الذي يتيح له الاستفادة من عدة مزايا.

وأضاف بداري أن هذه الإجراءات ستسمح باستيعاب دفعات الخريجين الجامعيين، الذين يعج بهم سجل طلبات العمل كل سنة، عن طريق إطلاق مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة، مضيفا أن 10 آلاف مشروع سيستفيد من المرافقة هذه السنة وذلك من خلال تكوين مكثف لمدة 15 يوما على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة يعلن:

استحداث 100 ألف منصب شغل في غضون 24 شهرا

أكد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ياسين المهدي وليد، الخميس، أن وزارته سطرت هدفا لها يتمثل في استحداث 100.000 منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين.

وأوضح الوزير خلال ندوة صحفية مشتركة مع وزير التعليم العالي أن وزارته تسعى إلى "استحداث 100.000 منصب شغل جديد خلال السنتين المقبلتين علاوة على زيادة عدد المؤسسات لتنتقل من 25 الى 45 مؤسسة لكل 1.000 نسمة خلال نفس الفترة".

أما الهدف الآخر الذي تسعى وزارته لتحقيقه فيتمثل في "زيادة نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية لترتفع من 23 ٪ من العدد الإجمالي للمستفيدين من مساعدة الدولة إلى 50 ٪ كحد أدنى".

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يضيف وليد، فإن "الوزارتين تعملان بالتعاون، سيما عبر إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من أجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل".

وشدد الوزير في ذات السياق على تشجيعه للمؤسسات المصغرة النشطة في المجال الصناعي لكي تدخل مجال المناولة، علما أنه سيتم اصدار خارطة وطنية للمناولة من أجل تشجيع فرص الدخول إلى الأسواق المحلية والمساهمة في تقليص التبعية للواردات عبر تثمين الصناعة المحلية.

وقدم الوزير شروحات وتفاصيل تتعلق بالمنصة الإلكترونية الجديدة، "mouqawil.dz"، التي "ستطلق في 10 جويلية المقبل، والتي تعتبر قاعدة بيانات من شأنها توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمقاولة في الجزائر لحاملي المشاريع".

كما أوضح أن هذه المنصة ستتيح لهم أيضا إمكانية "الاستعلام حول صيغ الاستفادة من التمويل ومن مساعدات الدولة، إضافة إلى توفير معلومات حول الجباية وكيفية الاستفادة من الامتيازات في هذا المجال".

من جهته أبرز كمال بداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن التدابير الثلاث الأهم التي طبعت التعاون بين القطاعين في هذا المشروع، هي "تحويل دور المقاولتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، إلى مراكز لتطوير المقاولتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز، إضافة إلى القانون الجديد للطالب-المقاول الذي يتيح له الاستفادة من عدة مزايا".

وأضاف بداري أن هذه الاجراءات ستسمح "باستيعاب دفعات الخريجين الجامعيين، الذين يمج بهم سجل طلبات العمل كل سنة، عن طريق إطلاق مؤسسات ناشئة و مؤسسات مصغرة"، مضيفا أن "10 آلاف مشروع سيستفيدون من المرافقة هذه السنة وذلك بالاستفادة من تكوين مكثف لمدة 15 يوم على مستوى مراكز تطوير المقاولتية بغرض إنشاء مؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة، والاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية".

■ ف. ع

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

السعي لاستحداث 100 ألف منصب شغل بحلول 2025

منصة إلكترونية جديدة لدعم وتطوير المقاولاتية

تمضي السلطات العمومية في تجسيد مقاربتها الجديدة المعتمدة على رقمنة قطاع المؤسسات المصغّرة، التي ترمي إلى جعل أداء أجهزة المساعدة أكثر نجاعة ومع التحضير لإطلاق المنصة الإلكترونية الجديدة mouqawil.dz، في العاشر من جويلية المقبل، وهي قاعدة بيانات من شأنها توفير كافة المعلومات المتعلّقة بالمقاولة في الجزائر لحاملي المشاريع، سيكون ممكنا لهؤلاء الاستعلام حول صيغ الاستفادة من الامتيازات التي توفرها الدولة، ما يعزز الشفافية ويسمح كذلك بتطوير خدمات جديدة تتماشى واحتياجات استغلال هذه المؤسسات.

هدى مشاشبي

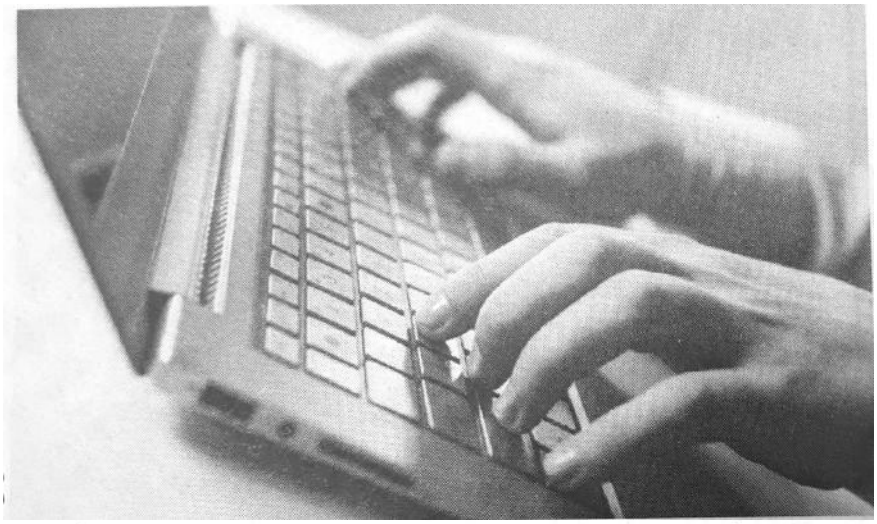

● على هامش ندوة نظمت أول أمس بالعاصمة حول موضوع "المؤسسات المصغرة: نحو نموذج اقتصادي مستديم"، جرت بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ياسين المهدي وليد، أكد الأخير على أن هذه المنصة ستتيح لحاملي المشاريع إمكانية "الاستعلام حول صيغ الاستفادة من التمويل ومن مساعدات الدولة، إضافة إلى توفير معلومات حول الجباية وكيفية الاستفادة من الامتيازات في هذا المجال".

وأوضح المهدي وليد أن وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة سطرت هدفا لها يتمثل في استحداث 100 ألف منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين، وذلك بفضل زيادة عدد المؤسسات المصغرة التي سيتم إنشاؤها خلال هذه الفترة، لاسيما من قبل الجامعيين، التي "ستنتقل من 25 إلى 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة خلال الفترة نفسها".

ولأن المقاربة الجديدة هذه تولي اهتماما كبيرا بتكوين حاملي المشاريع في مجال المقاولاتية وتسيير المؤسسات، بهدف مرافقتهم بشكل أمثل وترقية قدراتهم المقاولاتية، تسعى وزارة اقتصاد المعرفة إلى تحقيق زيادة في نسبة المقاولين الحاصلين على شهادة جامعية، لترتفع من 23 ٪ من العدد الإجمالي للمستفيدين من مساعدة الدولة، إلى 50٪ كحد أدنى، حسب المسؤول التنفيذي الأول عن القطاع.

ولأجل تحقيق الهدف المنشود، تعمل كل من وزارتي اقتصاد المعرفة والتعليم العالي والبحث العلمي، في إطار تعاون ثنائي، لاسيما عبر "إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من أجل مرافقة الجامعيين الحاملين للمشاريع عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية، ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل"، يضيف الوزير.

ولتشجيع المؤسسات المصغرة الناشطة في المجال الصناعي، أعلن الوزير عن مباشرة العمل على إصدار خارطة وطنية للمناولة، بهدف تشجيع فرص الدخول إلى الأسواق المحلية والمساهمة في تقليص التبعية للواردات عبر تثمين الصناعة المحلية.

وبدوره، أبرز وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، التدابير الثلاث الأهم التي طبعت التعاون بين القطاعين في هذا المشروع، وهي تحويل دور المقاولاتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، إلى مراكز لتطوير المقاولاتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز، إضافة إلى القانون الجديد للطالب – المقاول الذي يتيح له الاستفادة من عدة مزايا.

وأضاف بداري أن هذه الإجراءات ستسمح "باستيعاب دفعات الخريجين الجامعيين، الذين يعج بهم سجل طلبات العمل كل سنة، عن طريق إطلاق مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة"، مضيفا أن 10 آلاف مشروع سيستفيدون من المرافقة هذه السنة، وذلك بالاستفادة من تكوين مكثف لمدة 15 يوما على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية بغرض إنشاء مؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة، والاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وكانت الندوة أيضا، فرصة للإعلان عن إجراءات جديدة تخص الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية، والإعلان عن استعمال اللغتين العربية والانجليزية لتسمية هذه الوكالة التي ستصبح بالانجليزية National Entrepreneurship Support And+ Development Agency+ ((NESDA بهوية وشعار جديدين يعكسان توجهها الجديد وتحولها إلى أداة اقتصادية بامتياز. هـ. م

الفجر

استهداف رفع نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية إلى 50 بالمائة

المؤسسات الناشئة للجامعيين ستستحدث 100 ألف منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين

■ أكد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ياسين المهدي وليد، بالجزائر العاصمة، أن وزارته سطرت هدفا لها يتمثل في استحداث 100.000 منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين وذلك بفضل زيادة عدد المؤسسات المصغرة التي سيتم انشاؤها خلال هذه الفترة لا سيما من قبل الجامعيين.

واوضح الوزير خلال ندوة صحفية نشطها على هامش ندوة حول موضوع "المؤسسات المصغرة: نحو نموذج اقتصادي مستديم"، جرت بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ان وزارته تسعى الى "استحداث 100.000 منصب شغل جديد خلال السنتين المقبلتين علاوة على زيادة عدد المؤسسات لتنتقل من 25 الى 45 مؤسسة لكل 1.000 نسمة خلال نفس الفترة".

اما الهدف الاخر الذي تسعى وزارته لتحقيقه فيتمثل في "زيادة نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية لترتفع من 23 ٪ من العدد الاجمالي للمستفيدين من مساعدة الدولة الى 50 بالمائة كحد ادنى".

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف يضيف السيد وليد فان "الوزارتين تعملان بالتعاون، سيما عبر إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من اجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل".

وتابع الوزير، ان الهدف من تنظيم هذه الندوة يتمثل في "الاعلان عن اجراءات جديدة تخص الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية"، علاوة على الاعلان عن "استعمال اللغتين العربية والانجليزية لتسمية هذه الوكالة التي ستصبح بالانجليزية بهوية وشعار جديدين يعكسان توجهها الجديد وتحولها الى اداة اقتصادية بامتياز".

كما أكد الوزير ان هذا الحدث "يعكس اصدار نصوص قانونية جديدة تهدف الى تحديث تسيير الوكالة"، مضيفا ان الهدف الاساسي من هذه الاجراءات يتمثل في "تطوير قطاع المؤسسات المصغرة من مقاربة اجتماعية دامت منذ سنوات عديدة الى نموذج اقتصادي مستديم".

وشدد الوزير في ذات السياق على تشجيعه للمؤسسات المصغرة النشطة في المجال الصناعي لكي تدخل مجال المناولة، علما انه سيتم اصدار خارطة وطنية للمناولة من اجل تشجيع فرص الدخول الى الأسواق المحلية والمساهمة في تقليص التبعية للواردات عبر تثمين الصناعة المحلية.

إطلاق المنصة الإلكترونية mouqawil.dz يوم 10 جويلية

قدم الوزير شروحات وتفاصيل تتعلق بالمنصة الإلكترونية الجديدة، "mouqawil.dz"، التي "ستطلق في 10 يوليو المقبل، والتي تعتبر قاعدة بيانات من شأنها توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمقاولة في الجزائر لحاملي المشاريع".

كما أوضح أن هذه المنصة ستتيح لهم أيضا إمكانية "الاستعلام حول صيغ الاستفادة من التمويل ومن مساعدات الدولة، إضافة الى توفير معلومات حول الجباية وكيفية الاستفادة من الامتيازات في هذا المجال".

من جهته أبرز السيد بداري التدابير الثلاث الأهم التي طبعت التعاون بين القطاعين في هذا المشروع، وهي "تحويل دور المقاولتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، الى مراكز لتطوير المقاولتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز، إضافة الى القانون الجديد للطالب-المقاول الذي يتيح له الاستفادة من عدة مزايا".

وأضاف السيد بداري أن هذه الاجراءات ستسمح "باستيعاب دفعات الخريجين الجامعيين، الذين يمج بهم سجل طلبات العمل كل سنة، عن طريق إطلاق مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة"، مضيفا ان "10 الاف مشروع سيستفيدون من المرافقة هذه السنة وذلك بالاستفادة من تكوين مكثف لمدة 15 يوم على مستوى مراكز تطوير المقاولتية بغرض انشاء مؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة، والاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية".

للإشارة، فقد شهد اللقاء تدخلات عديدة، على غرار تدخل السيدة نسيمة أرحاب، الأمينة العامة للوزارة، والسيد عقبة حشاني، المدير العام للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، والذي تطرق الى معايير تقييم المشاريع الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية، وأخيرا السيد حكيم بقدور، المكلف بتسيير الوكالة، والذي قدم عرضا حول الحوكمة الجديدة التي تبنتها الوكالة. واختتم اللقاء بجلسة خصصت للنقاش مع مختصين وخبراء في مجال المؤسسات المصغرة.

■ ح.ن

EL MOUDJAHID

MICRO-ENTREPRISES

CRÉATION DE 100.000 EMPLOIS AU COURS DES DEUX PROCHAINES ANNÉES

YACINE EL-MAHDI OUALID ET KAMEL BADARI AFFICHENT LES AMBITIONS DE LEUR DÉPARTEMENT

Le ministre de l'Economie de la connaissance, des startups et des Micro-entreprises, Yacine El Mahdi Oualid, a indiqué, jeudi à Alger, que son département s'est fixé comme objectif la création de 100.000 emplois au cours des deux prochaines années grâce à l'augmentation du nombre des micro-entreprises créées au cours de cette période, notamment par des universitaires. Lors d'un point de presse animé en marge d'une conférence intitulée «Micro-entreprises : vers un modèle économique durable», tenue en présence du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, M. Oualid a annoncé que son département a pour objectif de «créer 100.000 nouveaux emplois au cours des deux prochaines années, en plus d'augmenter le ratio d'entreprises créées pour passer de 25 à 45 entreprises pour 1.000 habitants durant cette même période». L'autre objectif visé par son ministère est d'«augmenter le pourcentage des entrepreneurs titulaires de diplômes universitaires pour le porter de 23% du nombre global de bénéficiaires de l'aide de l'Etat à un minimum de 50%», a-t-il ajouté. Afin de réaliser ces objectifs, «les deux ministères travailleront en collaboration, notamment à travers le lancement des Centres de développement de l'entrepreneuriat (CDE) au sein des universités afin d'accompagner les universitaires porteurs de projets en leur dispensant une formation intensive dans le domaine de l'entrepreneuriat tout en bénéficiant de financements», a précisé M. Oualid.

L'ANADE deviendra la NESDA

M. Oualid a expliqué que l'objectif de la tenue de cette conférence est d'«annoncer de nouvelles mesures qui touchent l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat», en plus d'annoncer «l'adoption des langues arabe et anglaise pour le nom de cette agence qui deviendra alors ''National Entrepreneurship Support And Development Agency+ (NESDA)'', avec une nouvelle identité visuelle et un nouveau logo reflétant sa nouvelle orientation et sa transformation en outil économique par excellence».

Le ministre a souligné que cet évènement «marque la publication de nouveaux textes règlementaires visant à moderniser la gestion de la NESDA», ajoutant que l'objectif principal de ces mesures est de «faire évoluer le secteur des micro-entreprises d'une approche sociale, qui dure depuis plusieurs années, vers un modèle économique durable».

Par ailleurs, M. Oualid a tenu à encourager les micro-entreprises actives dans le domaine industriel à s'engager dans la sous-traitance, sachant qu'une cartographie nationale de la sous-traitance sera lancée, pour encourager les opportunités d'entrée dans les marchés locaux et contribuer à réduire la dépendance aux importations, en valorisant l'industrie locale.

Lancement, le 10 juillet prochain, de la plateforme «*mouqawil.dz*»

M. Oualid a, en outre, donné des détails concernant la nouvelle plateforme baptisée «mouqawil.dz», qui «sera lancée le 10 juillet prochain et qui est une base de données qui permettra aux porteurs de projets de trouver toutes les informations relatives à l'entrepreneuriat en Algérie». Cette plateforme leur permettra également «de s'informer sur les modalités pour bénéficier d'un financement et de l'aide de l'Etat, en plus de leur donner accès à des informations sur les systèmes fiscaux et comment bénéficier d'avantages dans ce domaine», a-t-il expliqué. Pour sa part, M. Baddari a mis l'accent sur trois mesures majeures qui caractérisent la collaboration entre les deux départements dans ce projet, citant ainsi «la conversion des Maisons de l'entrepreneuriat, dont le nombre est de 100 au niveau des différentes universités, en CDE, la gestion commune de ces centres par les deux ministères, en plus du nouveau code de l'étudiant-entrepreneur qui lui permettra de bénéficier de certains avantages».

Ces mesures permettront d'«absorber le flux de diplômés universitaires qui alimente chaque année le registre des demandeurs d'emplois à travers la création de startups et de micro-entreprises», a souligné M. Baddari qui a révélé que «10.000 projets seront accompagnés cette année en bénéficiant d'une formation intensive de 15 jours au niveau des CDE pour créer des startups ou des micro-entreprises et bénéficier du financement de la NESDA».

Horizons

MICRO-ENTREPRISES

Près de 100.000 emplois au cours des deux prochaines années

LE MINISTRE DE L'ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE, des Startups et des Micro-entreprises, Yacine El Mahdi Oualid, a indiqué, jeudi dernier, que son département s'est fixé comme objectif la création de 100.000 emplois au cours des deux prochaines années, grâce à l'augmentation du nombre des micro-entreprises créées au cours de cette période, notamment par des universitaires.

LORS d'un point de presse animé en marge d'une conférence intitulée «micro-entreprises : vers un modèle économique durable», tenue en présence du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, Oualid a annoncé que son département a pour objectif de «créer 100.000 nouveaux emplois au cours des deux prochaines années, en plus d'augmenter le ratio d'entreprises créées pour passer de 25 à 45 pour 1.000 habitants durant cette même période». L'autre objectif visé par son ministère est d'«augmenter le pourcentage des entrepreneurs titulaires de diplômes universitaires pour le porter de 23% du nombre global de bénéficiaires de l'aide de l'Etat à un minimum de 50%», a-t-il ajouté. Afin de réaliser ces objectifs, «les deux ministères travailleront en collaboration, notamment à travers le lancement des Centres de développement de l'entrepreneuriat (CDE) au sein des universités afin d'accompagner les universitaires porteurs de projets en leur dispensant une formation intensive dans le domaine de l'entrepreneuriat et en leur permettant de bénéficier de financements», a précisé Oualid.

L'ANADE DEVIENDRA LA NESDA

Il a expliqué que le but de la tenue de cette conférence est d'«annoncer de nouvelles mesures qui touchent l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat», en plus d'annoncer «l'adoption des langues arabe et anglaise pour le nom de cette agence qui deviendra alors : National Entrepreneurship Support and Development Agency (NESDA), avec une nouvelle identité visuelle et un nouveau logo reflétant sa nouvelle orientation et sa transformation en outil économique par excellence».

Le ministre a souligné que cet évènement «marque la publication de nouveaux textes réglementaires visant à moderniser la gestion de la NESDA», ajoutant que l'objectif principal de ces mesures est de «faire évoluer le secteur des micro-entreprises d'une approche sociale, qui dure depuis plusieurs années, vers un modèle économique durable». Par ailleurs, Oualid a tenu à encourager les micro-entreprises actives dans le domaine industriel à s'engager dans la sous-traitance, sachant qu'une cartographie nationale de la sous-traitance sera lancée pour encourager les opportunités d'entrée dans les marchés locaux et contribuer à réduire la dépendance aux importations, en valorisant l'industrie locale.

Oualid a, en outre, donné des détails concernant la nouvelle plateforme baptisée «mouqawil.dz», qui «sera lancée le 10 juillet prochain et qui est une base de données qui permettra aux porteurs de projets de trouver toutes les informations relatives à l'entrepreneuriat en Algérie».

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Micro-entreprises

100.000 emplois seront créés lors des deux prochaines années

Le ministre de l'Economie de la connaissance, des startups et des micro-entreprises, Yacine El Mahdi Oualid, a indiqué, jeudi à Alger, que son département s'est fixé comme objectif la création de 100.000 emplois au cours des deux prochaines années, grâce à l'augmentation du nombre des micro-entreprises créées au cours de cette période, notamment par des universitaires. Lors d'un point de presse animé en marge d'une conférence intitulée "micro-entreprises: vers un modèle économique durable", tenue en présence du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, M. Oualid a annoncé que son département a pour objectif de "créer 100.000 nouveaux emplois au cours des deux prochaines années, en plus d'augmenter le ratio d'entreprises créées pour passer de 25 à 45 entreprises pour 1.000 habitants durant cette même période". L'autre objectif visé par son ministère est d'"augmenter le pourcentage des entrepreneurs titulaires de diplômes universitaires pour le porter de 23% du nombre global de bénéficiaires de l'aide de l'Etat à un minimum de 50%", a-t-il ajouté. Afin de réaliser ces objectifs, "les deux ministères travailleront en collaboration, notamment à travers le lancement des Centres de développement de l'entrepreneuriat (CDE) au sein des universités afin d'accompagner les universitaires porteurs de projets en leurs dispensant une formation intensive dans le domaine de l'entrepreneuriat et en leur permettant de bénéficier de financements", a précisé M. Oualid.

L'ANADE DEVIENDRA LA NESDA

Il a expliqué que le but de la tenue de cette conférence est d'"annoncer de nouvelles mesures qui touchent l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat", en plus d'annoncer "l'adoption des langues arabe et anglaise pour le nom de cette agence qui deviendra alors : National Entrepreneurship Support And Development Agency (NESDA), avec une nouvelle identité visuelle et un nouveau logo reflétant sa nouvelle orientation et sa transformation en outil économique par excellence".

Le ministre a souligné que cet évènement "marque la publication de nouveaux textes règlementaires visant à moderniser la gestion de la NESDA", ajoutant que l'objectif principal de ces mesures est de "faire évoluer le secteur des micro-entreprises d'une approche sociale, qui dure depuis plusieurs années, vers un modèle économique durable".

Par ailleurs, M. Oualid a tenu à encourager les micro-entreprises actives dans le domaine industriel à s'engager dans la sous-traitance, sachant qu'une cartographie nationale de la sous-traitance sera lancée, pour encourager les opportunités d'entrée dans les marchés locaux et contribuer à réduire la dépendance aux importations, en valorisant l'industrie locale.

LA PLATEFORME « MOUQAWIL.DZ » LANCÉE LE 10 JUILLET

M. Oualid a, en outre, donné des détails concernant la nouvelle plateforme baptisée "mouqawil.dz", qui "sera lancée le 10 juillet prochain et qui est une base de données qui permettra aux porteurs de projets de trouver toutes les informations relatives à l'entrepreneuriat en Algérie".

Cette plateforme leur permettra, également, "de s'informer sur les modalités pour bénéficier d'un financement et de l'aide de l'Etat, en plus de leur donner accès à des informations sur les systèmes fiscaux et comment bénéficier d'avantages dans ce domaine", a-t-il expliqué. Pour sa part, M. Baddari a mis l'accent sur trois mesures majeures qui caractérisent la collaboration entre les deux départements dans ce projet, citant ainsi "la conversion des Maisons de l'entrepreneuriat, dont le nombre est de 100 au niveau des différentes universités, en CDE, la gestion commune de ces centres par les deux ministères, en plus du nouveau code de l'étudiant-entrepreneur qui lui permettra de bénéficier de certains avantages".

Ces mesures permettront d'"absorber le flux de diplômés universitaires qui alimente chaque année le registre des demandeurs d'emplois à travers la création de startups et de micro-entreprises", a souligné M. Baddari qui a révélé que "10.000 projets seront accompagnés cette année en bénéficiant d'une formation intensive de 15 jours au niveau des CDE pour créer des startups ou des micro-entreprises et bénéficier du financement de la NESDA".

البيداغـوجيا

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة

أول مناقشة لمذكرة ماستر في مجال المؤسسات الناشئة

● شهدت كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، أول مناقشة على المستوى الوطني لمذكرة ماستر ضمن القرار الوزاري 1275، كتجربة أولى للعلوم الإنسانية كي تبدأ في فرض وجودها في مجال الرقمنة والإبداع والمؤسسات الناشئة.

أكدت المشرفة على المذكرة البروفيسور سليماني صبرينة حرم جروة، لـ"الخبر"، أنها وفريقها لم يتوقعوا أن يأخذ الموضوع هذا المنحى التكنولوجي، كون الطلبة من كلية علم النفس وعلوم التربية، مؤكدة أن لجنة الخبرة وافقت على الفكرة كونها قابلة للتجسيد.

والجديد في هذا العمل الابتكاري، حسب المتحدثة، تمثل في إدخال تقنية الهولوغرام في تنمية الموارد البشرية، التي يمكن استخدامها في عدة مجالات كالسياحة، والرياضة، والتعليم، وحتى مع الأطفال، وكل الأمور التي تدخل فيها التكوينات عن بعد، مضيفة أن الطلبة خضعوا لـ12 برنامجا تدريبيا وتكوينيا، منها ما كان عند بعد ومنها ما كان حضوريا، ناهيك عن عقد علاقات مع مؤسسات محلية ودولية للتعامل بالتقنية.

ويخرج هذا الموضوع عن الإطار الأكاديمي التقليدي، حسب رئيس لجنة المناقشة وعميد الكلية الأستاذ، الهاشمي لوكيا، لكونه معدا بغرض إنشاء مؤسسة ناشئة، وهي تجربة جديدة في إطار استخدام سيكولوجيا الأعماق، بالبحث عن الأفكار العبقرية الدفينة التي فيها الجانب التقني والجانب الاجتماعي، مؤكدا أن هذه المذكرة تعد انطلاقة أولية للعلوم الإنسانية كي تغير وجهتها من كل ما هو نظري إلى وجهة خاصة بالمؤسسات الناشئة، وهي أول دفعة في هذا المجال. وقد ثمن كل من سياري نوارة، وعماد براشم، ويزيد بن صاوشة، ممثلو حاضنة جامعة قسنطينة 2، وكذا عضو المكتب الولائي للغرفة التجارية والصناعية الرمال مكلف بالعلاقات مع الجامعات، لرقم رياض، ثمنوا الفكرة التي تخرج عن المألوف، آملين في تجسيدها على أرض الواقع في أقرب وقت.

وقد عمد أصحاب المذكرة الطالبان وسام منزر، وزميلها مزهود عبد الرزاق، تخصص علم النفس عمل وتنظيم، ماستر 2، لشرح تقنية الهولوغرام ودورها في تنمية الموارد البشرية داخل مؤسسة. وقد فسرا أن "الهولوغرام" تقنية حديثة تعرض الصور بالأبعاد الثلاثية في الفضاء الحقيقي، حيث تعمل على إنشاء صورة حقيقية واقعية تبدو كأنها تطفو في الهواء، وأكد الطالبان أن لهذه التقنية دورا مهما في تنمية الموارد البشرية، من خلال توفير تجارب تعليمية وتدريبية محسنة مع تعزيز التواصل والابتكار.

وتعتبر التقنية، كما قالا، وسيلة فريدة في مجال التعلم والتدريب، يمكن استخدامها في المدارس والجامعات ومراكز التدريب لتوضيح المفاهيم الصعبة وجعل العملية التعليمية أكثر تفاعلية وشيقة. وتساهم التقنية في تطوير مهارات الموارد البشرية؛ إذ يمكن استخدامها لتعزيز مهارات الاتصال والتعاون وتنمية مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات عن طريق العروض التفاعلية والواقعية، إذ يمكن للموظفين التفاعل مع الهولوغرامات لتطوير مهاراتهم في بيئات العمل المختلفة، وكذا إعداد يد عاملة كفء وتحقيق أهداف المؤسسات التي تطمح إلى التميز والمنافسة من خلال تجديد المعرفة الإدارية للموظف.

م. صوفيا

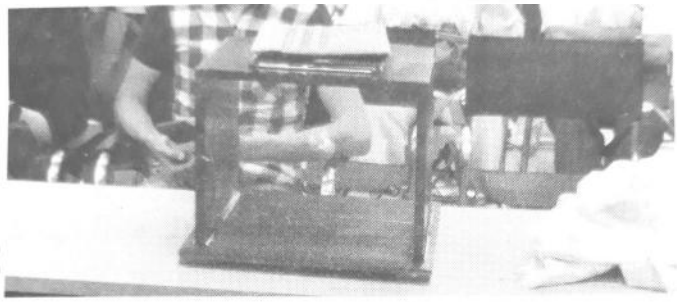

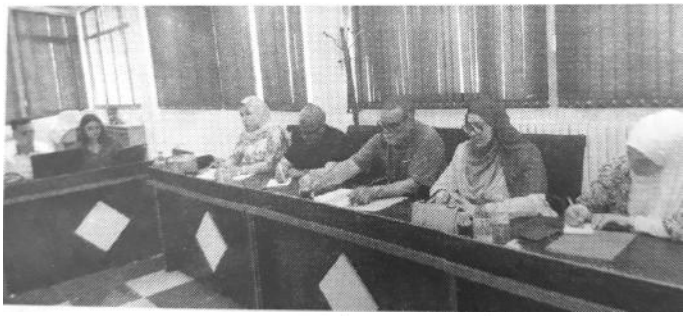

الفجر

أول جزائري يتخرج بعلامة 20/20

تداول رواد موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك صورة الطالب عماد الدين جراردة بعد حصوله على العلامة الكاملة 20 من 20 في شهادة الماستر.

جراردة، الذي يدرس بكلية التكنولوجيا في قسم الإلكترونيك بجامعة المسيلة هو أول طالب جزائري يتحصل على علامة "لابل" وبراءة اختراع وعلامة تجارية ونموذج صناعي في نفس الوقت، على مستوى المعهد الوطني لحماية الملكية الفكرية والصناعية.

وحسب ما نشرته صفحة جامعة المسيلة على فايسبوك، تمت مناقشته مذكرة الطالب للحصول على شهادة ماستر حول "اختراع نظام حماية للسائقين من النعاس والتشتت بالذكاء الاصطناعي، ويعد كمرآة عاكسة ذكية تعمل بالذكاء الاصطناعي على تحديد السائق وتتبع حركاته وسلوكه.وفي حالة رصد حالة سياقة خطرة يشتغل جهاز إنذار لينبه السائق بضرورة العودة إلى السياقة الطبيعية أو ركن المركبة في سلام .

التكوين

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

المدرسة العليا للأساتذة بورقلة

إدراج تخصصين جديدين برسم الموسم الجامعي المقبل

● ستتعزز خريطة التكوين بالمدرسة العليا للأساتذة بورقلة بفتح تخصصين جديدين لتكوين أساتذة في مادتي اللغة الإنجليزية والتربية البدنية للطور الابتدائي، برسم الموسم الجامعي المقبل 2023-2024.

وتأتي عملية إدراج هذين التخصصين تطبيقا لتوجيهات السلطات العليا في البلاد بخصوص تعميم تدريس اللغة الإنجليزية وبعث الرياضة المدرسية بالمؤسسات التربوية للطور الابتدائي، كما صرح لـ "وأج" مدير المدرسة فوزي بن إبراهيم على هامش حفل اختتام السنة الجامعية. وستضمن المدرسة العليا للأساتذة التكوين في هذين التخصصين لفائدة الراغبين من 10 ولايات بجنوب الوطن، كما تم شرحه. وشهد الموسم التكويني الحالي تخرج دفعة تتكون من 64 أستاذا في ستة (6) تخصصات للطورين الثانوي والمتوسط (لغات إنجليزية وفرنسية وعربية والعلوم الطبيعية والفيزياء والرياضيات)، مثلما أشير إليه. وبلغ عدد الطلبة الإجمالي بالمدرسة برسم الموسم الدراسي الفارط، ما لا يقل عن 1.490 طالبا في 15 فرعا تكوينيا في الأطوار التعليمية الثلاث (ابتدائي ومتوسط وثانوي)، أشرف على تأطيرهم 73 أستاذا، 86 بالمائة منهم من حاملي شهادة الدكتوراه، استنادا لذات المصدر. وبهدف ضمان تكوين أكاديمي ناجع للطلبة خلال مسارهم الجامعي، فقد سجل مشروع إنجاز مقر جديد للمدرسة العليا للأساتذة بطاقة 2000 مقعد بيداغوجي، حيث يجري حاليا استكمال الإجراءات الإدارية لانطلاق الأشغال بمنطقة النشاطات بورقلة، مثلما أضاف المسؤول نفسه. وتخلل حفل اختتام السنة الجامعية بالمدرسة العليا للأساتذة بورقلة، الذي نظم بقاعة المؤتمرات بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالقطب الجامعي 2، بحضور السلطات المحلية وأساتذة وطلبة المدرسة ومن جامعة قاصدي مرباح والشركاء الاجتماعيين، تكريم الأساتذة الذين تحصلوا على الترقية إلى رتبة أستاذ وتكريم الطلبة المتفوقين في الدفعة والفائزين في مختلف التظاهرات الرياضية والمسابقات الثقافية والعلمية المحلية منها والوطنية.

ق.م

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

التكوين الطبي سيمتد لـ8 سنوات

نقابة ممارسي الصحة مع تخصصات جديدة بالجامعات

● كشف رئيس النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، الدكتور إلياس مرابط، نهاية الأسبوع، أنهم مع مقترح إدراج تخصصات جديدة ضمن المنظومة البيداغوجية الأكاديمية، وأنه بات من الضروري إعادة النظر في البرامج المقدمة للتحيين ومسايرة كل مستجد بمختلف التخصصات الطبية من جهة، وأيضا للأولوية والحاجة التي أصبحت تفرضها هذه المقترحات، في هذا الوقت بالذات، وهو يرى أن تدريس تخصص الطب العام وطب المسنين، تأخر في الجزائر مقارنة مع ما تعرفه دول إقليمية وعلى الضفة الأخرى من الحوض المتوسط وأبعد.

واسترسل المتحدث لـ"الخبر"، بالتفصيل، على هامش الأيام الدراسية 15 المنظمة بالمركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة، أن طبيعة كل بلد المختلفة، باتت تفرض إعادة النظر في منظومتنا البيداغوجية، وأن الجلسات التي انطلقت حول "إصلاح داخل منظومة التكوين البيداغوجي" تستدعي في المقام الأول أن تدرج مثل هذه التخصصات، وعلى رأسها الطب العام، وأن ذلك سيفرض تمديدا في مدة التكوين قد ترتفع من 7 سنوات إلى 8 أو حتى 9 سنوات، لأن "طبيب العائلة" - كما يطلق عليه - هو "الحلقة الأولى والمحورية" في العلاج وتشخيص الأمراض، خاصة أمام الارتفاع المسجل في عدد السكان، الذي يقابله أو يوازيه ارتفاع أيضا في تعداد المرضى بالسكري والضغط الدموي (بين 02.5 إلى 04 مليون مريض)، والتقدم في السن، موضحا أن نسبة البالغين بين 60 إلى 62 عاما، ارتفعت من 7.5 إلى 11 بالمائة، وهو ما يجعل الاهتمام بهذا التخصص أولوية الأوليات، فضلا عن ضرورة إدراج تخصصات أخرى، التي حقيقة سجل تأخر بشأنها لحوالي 10 سنوات.

الجامعة والحوكمة

UTILISATION DES BIOTECHNOLOGIES DANS LA SANTÉ

Pour une approche multisectorielle

Le Conseil national économique, social et environnemental (Cnese) a organisé un séminaire sur «l'état des lieux et perspectives de l'utilisation des biotechnologies dans le domaine de la santé en Algérie», a indiqué hier un communiqué de cette instance.Initié par la commission santé, démographie et territoire du Cnese, ce séminaire organisé jeudi dernier, en présence du ministre de la Santé, Abdelhak Saïhi, et du directeur de l'Agence nationale de la sécurité sanitaire, Kamel Sanhadji, a réuni les principaux intervenants dans le domaine des biotechnologies et de la santé, chercheurs, enseignants et opérateurs économiques.Dans son allocution d'ouverture, le président du Cnese, Sidi Mohammed Bouchenak Khelladi, a fait savoir que cette thématique «retient l'attention des pouvoirs publics soucieux de fournir des soins de santé à la population», ajoutant que «la sécurité sanitaire est devenue une partie intégrante de la sécurité nationale dans le projet de l'Algérie nouvelle initié par le président de la République, Abdelmadjd Tebboune». Khelladi a affirmé, à cette occasion, que le développement des biotechnologies «requiert un soutien accru aux structures de recherche de notre pays et la mise en place de mécanismes permettant de transformer les résultats de la recherche en produits». Cela nécessite, a-t-il souligné, «une vision et une feuille de route claires qui fixent les priorités de la recherche en fonction des besoins fondamentaux de notre pays, et la création d'un environnement de recherche intégré qui aide à l'émergence et au développement de centres de recherche et d'entreprises spécialisées dans le domaine de la biotechnologie».

De leur côté, les intervenants ont noté, souligne le communiqué, que dans le domaine de la santé, «les biotechnologies peuvent apporter de nombreux avantages», notamment dans «le

développement de nouveaux médicaments et thérapies plus efficaces, la médecine personnalisée avec un traitement adapté à l'individu, le diagnostic amélioré, ainsi que la prévention des maladies, et ce grâce à une meilleure compréhension de la génétique et la biologie des maladies, la production de vaccins tels que les vaccins à ARN messager et la thérapie génique». Cependant, l'acquisition du savoir-faire biotechnologique en santé nécessite, selon eux, «une approche multisectorielle et des stratégies synergiques doivent être déployées en formation et éducation, en recherche et développement dans les secteurs public et privé, en infrastructures de soutien en mettant en place un cadre juridique, en développant des partenariats internationaux et en soutenant financièrement les projets de recherche et les start-up». Il s'agit, ajoutent-ils, de mettre en place «une politique à long terme qui aboutira à une maîtrise du développement scientifique et technologique, une amélioration sensible de la santé et du bien-être de la population et une croissance économique».

El Watan

RECHERCHE

CAP SUR LE DÉVELOPPEMENT DES BIOTECHNOLOGIES

Le Conseil national économique, social et environnemental (CNESE) a organisé un séminaire sur *«l'état des lieux et perspectives de l'utilisation des biotechnologies dans le domaine de la santé en Algérie»*, a indiqué hier un communiqué de cette instance. Initié par la commission santé, démographie et territoire du CNESE, ce séminaire organisé jeudi, en présence du ministre de la Santé, Abdelhak Saïhi, et du directeur de l'Agence nationale de la sécurité sanitaire, Kamel Sanhadji, a réuni les principaux intervenants dans le domaine des biotechnologies et de la santé, chercheurs, enseignants et opérateurs économiques. Dans son allocution d'ouverture, le président du CNESE, Sidi Mohammed Bouchenak Khelladi, a fait savoir que cette thématique *«retient l'attention des pouvoirs publics soucieux de fournir des soins de santé à la population»*, ajoutant que *«la sécurité sanitaire est devenue une partie intégrante de la sécurité nationale dans le projet de l'Algérie nouvelle initié par le président de la République, Abdelmadjd Tebboune»*. M. Khelladi a affirmé, à cette occasion, que le développement des biotechnologies *«requiert un soutien accru aux structures de recherche de notre pays et la mise en place de mécanismes permettant de transformer les résultats de la recherche en produits»*. Cela nécessite, a-t-il souligné, *«une vision et une feuille de route claires qui fixent les priorités de recherche en fonction des besoins fondamentaux de notre pays, et la création d'un environnement de recherche intégré qui aide à l'émergence et au développement de centres de recherche et d'entreprises spécialisées dans le domaine de la biotechnologie dans notre pays»*.

R.N.

EL MOUDJAHID

ARBITRAGE ÉCONOMIQUE

UN LEVIER DE DÉVELOPPEMENT

Confirmant son rôle de locomotive de la société au niveau local et national, l'université Bachir-Ibrahimi de Bordj Bou-Arréridj s'est intéressée aux nouvelles formes de justice, dont l'arbitrage. Les responsables de l'université, qui ont donné la parole à un expert émirati en la matière, ont voulu examiner les possibilités offertes par ces nouvelles formes dans le développement de la société surtout en matière économique.

L'expert, M. Brahimi El Moulla, président d'honneur du forum algéro-émirati, qui travaille dans plusieurs organismes spécialisés dans ce domaine, a présenté l'expert de son pays pour ce qui est de l'arbitrage. Rappelons qu'il compte le plus de cabinets dédiés à l'arbitrage dans le monde arabe. Justement l'expert, qui a été juge et avocat avant de verser dans la nouvelle spécialité, a évoqué les avantages offerts par celle-ci. Il a cité notamment le gain de temps et d'argent puisque la nouvelle spécialité, qui est déjà ancrée dans plusieurs pays, compte un seul niveau de justice alors que l'ancienne est basée sur au moins trois. Pour régler un différend, le justiciable doit passer, s'il emprunte le chemin classique par le tribunal, la cour de justice et la Cour suprême, pour rester dans l'exemple algérien. Ce chemin peut prendre parfois des années avec tous les frais nécessaires, dont ceux des avocats. Comme le temps est d'argent pour les opérateurs économiques, le choix de l'arbitrage est vite fait, pour cette dernière, estime l'expert. Le profit ne s'arrête pas là, a-t-il ajouté. Le justiciable qui peut être opérateur ou un particulier comme il l'a signalé, peut opter pour le juge qu'il préfère ou même jeter son dévolu sur un lieu que ce soit une ville ou pays, à condition de le préciser dans le contrat. C'est grâce à cette formule que les nouvelles formes de justice, comme l'arbitrage, peuvent s'imposer a-t-il déclarer. Il suffit de le noter dans le contrat fait la loi entre les parties, comme on dit, pour ouvrir la voie à la possibilité de changer de forme de justice, a affirmé l'expert émirati qui a noté une croissance certaine de ce modèle dans le monde arabe. Les enseignants de l'université qui

ont assisté à la conférence ont rappelé que l'Algérie est habituée à la justice parallèle, notamment durant la période coloniale pour éviter les inégalités constatées dans le secteur dominé par les occupants français. Ils ont même avancé que nos compatriotes ont l'habitude, même après l'indépendance, de recourir aux règlements à l'amiable pour éviter les procès. Mais l'arbitrage est encore faible dans notre pays, ont-ils regretté. Le mérite des initiateurs de cette conférence qui a permis de faire le point sur l'évolution du secteur est d'ouvrir le débat sur une perspective intéressante pour le secteur de la justice, ont-ils estimé également. L'Algérie, qui possède peu de cabinets d'arbitrage, gagnerait à s'orienter vers cette branche qui est un passage obligé à l'international. De nombreuses entreprises ont dû faire appel à des cabinets étrangers pour régler les différends qui les opposent à leurs homologues qui n'ont pas accepté de passer par des tribunaux algériens. En plus du développement de cette branche, il y a toute une culture à promouvoir pour que les justiciables, et notamment les opérateurs, disposent des notions qu'il faut dans ce domaine. Les participants, qui ont salué par la même occasion l'implication du forum algéro-émirati dans le transfert de l'expérience de ce pays frère en matière d'ouverture économique, ont appelé à la généralisation de l'arbitrage local. Rappelant l'adage qui dit qu'«un mauvais arrangement vaut mieux qu'un bon procès», ils ont souligné que les milliers d'affaires commerciales, qui sont actuellement devant les tribunaux, pourraient être résolues rapidement si elles étaient transférées devant des organismes d'arbitrage. Même le secteur de la justice, qui doit traiter les affaires criminelles, familiales, administratives en plus de celles liées au commerce, gagnerait à être déchargé de cette lourde tâche qui exige déjà une spécialisation et la présence de beaucoup d'experts, ont-ils indiqué. Les entreprises elles aussi déchargées par cette nouvelle situation devront s'occuper exclusivement de leurs affaires. L'économie algérienne ne se portera que mieux grâce à cette orientation, ont conclu les experts présents.

F. D.

التوظيف

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

حاملو الدكتوراه والماجستير مدعوون لتأكيد ملفات ترشحهم للتوظيف

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير غير الأجراء، الذين أودعوا ملف ترشحهم عبر منصة التوظيف لتأكيد ملفات ترشحهم وتحميل وصل الاستلام.

وذكرت الوزارة في بيان لها، المترشحين لمسابقات التوظيف بضرورة الولوج للمنصة قبل تاريخ 25 جوان الجاري، لتأكيد إيداع ملف ترشحهم وتحميل وصل استلام إيداع ملف الترشح.

ويأتي ذلك بعد ما أطلقت الوزارة بداية شهر جوان الجاري منصة لتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه غير الأجراء، والتي تم فتحها في مرحلة ثانية، لتعلن نتائج الطعون مساء السبت 17 جوان.

جدير بالذكر أن قطاع التعليم العالي سيفتح ولأول مرة حوالي 7 آلاف منصب لتوظيف الدكاترة البطالين في مرحلة أولى في رتبة أستاذ جامعي مساعد صنف "ب"، على أن تفتح منصة للتعاقد بعد الانتهاء من مسابقات التوظيف الأولى، فيما ستكون هناك مسابقات توظيف أخرى خلال الموسم الجامعي المقبل، تخص كل حاملي الشهادات العليا دون استثناء.

■ إلهام. ب

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

Délai de rigueur

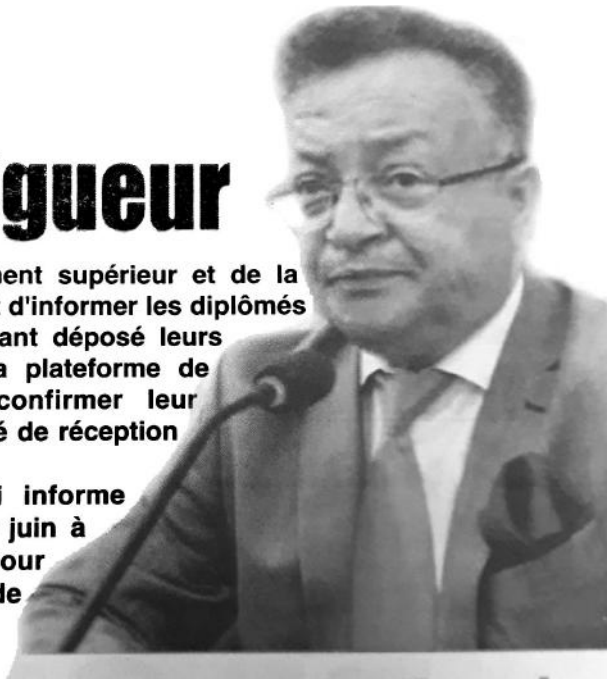

Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique vient d'informer les diplômés en doctorat et magister ayant déposé leurs dossiers de candidature via la plateforme de recrutement, qu'ils doivent confirmer leur candidature et imprimer l'accusé de réception de dépôt.

Le département de Baddari informe également que le dimanche 25 juin à minuit est le dernier délai pour déposer les dossiers de candidature.

النشاطات والندوات العلمية

الشعب
ech-chaab

باتنة:

دعوة للكشف المبكر والتكفل بمخلفات كوفيد-19 لدى من أصيبوا بالفيروس

دعا أطباء في عديد التخصصات خلال اليومين الدراسيين الدوليين حول ما بعد كوفيد-19 اللذين افتتحا الخميس بباتنة إلى "ضرورة الكشف المبكر والتكفل بمخلفات الفيروس لدى الأشخاص الذين أصيبوا بالداء".

أكد المتدخلون في التظاهرة التي تحتضنها قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة باتنة 1 على مدار يومين بمبادرة من المؤسسة العمومية الاستشفائية باتنة المتخصصة في الأمراض المعدية، أن "الكشف عن هذه الآثار الجانبية للفيروس يمكن من تفادي التعقيدات الصحية الخطيرة لدى الفئة التي تعاني من الأمراض المزمنة وأيضا ظهور هذه الأمراض عند آخرين من الأصحاء".

وأبرز في هذا السياق البروفيسور درينو لينا من جامعة ليون-1 بفرنسا خلال مداخلة قدمت عن طريق تقنية التحاضر عن بعد حول تطور الفيروسات في العالم والتكفل بكوفيد-19 بأنه "كلما كان الكشف عن آثار ومخلفات الفيروس مبكرا كان التكفل مجديا وناجعا".

وأوضحت من جهتها رئيسة التظاهرة العلمية، البروفيسور نورة ريغي، المختصة في الأمراض المعدية أن الهدف من اليومين الدراسيين هو "التكفل الأمثل بالمرضى الذين أصيبوا بكوفيد-19 وظهرت لديهم تعقيدات صحية متعلقة خاصة بأمراض القلب والشرايين والسكري والعين والجهاز التنفسي".

وستمكن التظاهرة أيضا، وفق ذات المختصة، من تبادل التجارب والخبرات في هذا الميدان، لاسيما من بين المتدخلين من داخل وخارج الوطن ومتعددي التخصصات.

وينتظر أن تقدم على هامش هذين اليومين الدوليين المنظمين بالتنسيق مع كلية الطب بجامعة باتنة 2 إحياء ذكرى البروفيسور المرحوم رابح آيت حمودة المختص في الأمراض المعدية، ثلاث ورشات علمية بتأطير من مختصين.

الشعب
ech chaab

باحثون من مختلف جامعات الوطن يحيون ذكراها 178

محرقة الفراشيح..جريمة في حق أمّة تأبى النّسيان

شهد الأسبوع الماضي، بموقع محرقة الفراشيح ببلدية نكمارية، تنظيم الملتقى الوطني السابع حول جرائم الاستعمار الفرنسي في منطقة الظهرة، تحت عنوان "محرقة الفراشيح وثورة الشيخ بومعزة في الذاكرة الوطنية". وأوصى المشاركون بالملتقى، المنعقدة أشغاله بمناسبة الذكرى 178 لهذه المحرقة، بتأسيس جائزة سنوية باسم "ذاكرة الفراشيح" لأحسن الأعمال الأدبية والفنية المخلدة للذكرى، كما دعوا إلى تنقيب أثري بداخل المغارة يقوم به فريق بحث متخصص.

أسامة إفراح

في إطار منتدى "الإعلام والذاكرة"، نظّم مخبر الدراسات الإعلامية والاتصالية بجامعة مستغانم، بالتنسيق مع بلدية نكمارية، الملتقى الوطني السابع حول جرائم الاستعمار الفرنسي تحت عنوان "محرقة الفراشيح وثورة الشيخ بومعزة في الذاكرة الوطنية"، وذلك الأسبوع الماضي بالموقع التاريخي لمغارة الفراشيح.

وانعقدت فعاليات هذه التظاهرة العلمية التاريخية إحياء للذكرى 178 لمحرقة الفراشيح، التي اقترفها الجيش الاستعماري في حق قبيلة أولاد رياح وقبائل أخرى من الظهرة كانت مختبئة بالمغارة، قبل أن يداهمها الجيش الاستعماري بقيادة الجنرال بليسي ويحاصرها، ولما رفضت القبائل الاستسلام، قام المستعمر بغلق كل منافذ المغارة، وأضرم النار في فوهاتها، وهو ما أدى إلى استشهاد أكثر من ألف شهيد حرقا أو خنقا.

وبعد مراسيم إحياء الذكرى، شُرع في فعاليات الملتقى، الذي خلص المشاركون فيه إلى مجموعة توصيات، نذكر منها: التفكير في ترقية الملتقى الوطني إلى ملتقى دولي العام المقبل، وتأسيس جائزة سنوية باسم ذاكرة الفراشيح لأحسن الأعمال الأدبية والفنية المخلدة للذكرى، والدعوة إلى إنشاء جمعية أو مؤسسة باسم "ذاكرة الفراشيح"، الدعوة إلى الشروع في عمليات تنقيب أثري بداخل المغارة من قبل فريق بحث خاص، من أجل التدقيق العلمي في الأبحاث التاريخية والأثرية المتعلقة بالمغارة.

كما دعا المشاركون إلى مباشرة الإجراءات العملية من أجل ترسيم المغارة كتراث عالمي إنساني يسجل ضمن لوائح اليونسكو، وكذا تغيير المسلك المعبد المؤدي للمغارة لما أصبح يشكله من خطر يهدد بانهيارها بسبب وجوده مباشرة وفق الفوهة الرئيسية لها، وتغييرها بالمسلك الآخر غير المعبد.

وأوصى المشاركون أيضا بتنظيم يوم برلماني حول المحرقة، وأكدوا على ضرورة أن يضطلع الإعلام بوظيفة التوعية بمسائل الذاكرة، وتحفيز الإعلام على إنتاج مادة توثيقية لكل هذه الأحداث عبر الوطن، وتكون صحافيين يختصون بالمادة التاريخية. كما دعوا إلى الاهتمام أكثر بالمنطقة من خلال تجسيد مشروع متكامل يضم متحفا ومرافق أخرى بهذا المكان التاريخي، مع ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تتناول مثل هذه المواضيع، وضرورة حفظ الأرشيف التاريخي لمثل هذه الأحداث بالتوثيق والبحث.

قبل ذلك، تم تقديم مداخلات شكّلت البرنامج العلمي الذي قسم إلى خمس جلسات علمية، حملت كل جلسة منها محور إشكالية بحثية. وعالجت الجلسة الأولى محور "سياسات الإبادة الجماعية للجيش الاستعماري الفرنسي ضد الشعب الجزائري"، ومن بين المداخلات المشاركة ضمن هذه الجلسة، نذكر مداخلة د – الحاج الصادوق من جامعة الجزائر 2، التي حملت عنوان "حرب الإبادة الجماعية الفرنسية ضد الشعب الجزائري"، ومداخلة د – محمد بن موسى (المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة) بعنوان "مجازر العقيد دوسانت آرنو بمنطقة الظهرة: مذبحة الفراشيح وإبادة سكان تنس أنموذجا"، ومداخلة أ.د.محمد بن جبور (جامعة وهران) بعنوان "جرائم الاستعمار الفرنسي: مفارقات في ذاكرة أمة تأبى النسيان".

أما الجلسة الثانية فعالجت محور "ثورة الشيخ بومعزة بالظهرة وسياقها التاريخي"، ومن المشاركين بها نذكر د – عباس كحول (جامعة بسكرة) بمداخلة "مقاومة الشيخ بومعزة والزاوية المختارية بالزاب الغربي 1847م"، ود.حورية طعبة (جامعة أدرار) بمداخلة تحت عنوان "مقاومة محمد بن عبد الله المدعو "بومعزة" ضد جرائم الضباط الفرنسيين في حوض الشلف وجبال الونشريس 1844–1847م"، أما د.فتيحة بن حميمد (جامعة مستغانم) فتطرقت مداخلتها إلى "دور قبائل الظهرة في مقاومة الشريف بومعزة". فيما عالج د – حمو فرعون (جامعة مستغانم) "المكون الصوفي وعلاقته بالثورات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي: نموذج ثورة الشيخ الشريف بومعزة بمنطقة الظهرة".

وعلى نفس المنوال، عالجت الجلسات الثلاث الأخرى، على التوالي، محاور "ذاكرة محرقة الفراشيح في الكتابات التاريخية التاريخ"، و"الإعلام وذاكرة محرقة الفراشيح"، و"محرقة الفراشيح كجريمة إنسانية في القانون الدولي"، ومن بين مداخلات هذا المحور الأخير، نذكر مداخلة د – عديدة الشارف من جامعة مستغانم، بعنوان "من الذاكرة الجماعية (محرقة الفراشيح 18 إلى 20 جوان 1845 بمستغانم) الجريمة والقانون الدولي"، والتي ذكّر فيها الباحث بأن جرائم الإبادة الجماعية تعتبر من أخطر الجرائم التي ترتكب وتنتهك فيها حقوق الإنسان، وتتم في إطار هجوم واسع النطاق وممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين العزل.

وأضاف الباحث أن الجزائريين عاشوا تحت وطأة الاحتلال الفرنسي وضعاً قمعياً معنوياً ومادياً بالغ الشدة. كما أن مسلسل الإبادة الجماعية يمثّل فصلاً قاتماً في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، وتعتبر محرقة الفراشيح (الظهرة) 18 إلى 20 جوان 1845 إحدى أهم حلقاته، والتي تصنف كجريمة في حق الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي، وكان الإشكال الذي طرحه الباحث متعلقا بإمكانية أن ترفع السلطات الجزائرية الدعوى القضائية حول هذه الجريمة، ومدى إمكانية إحداث التطابق بين الواقع التاريخي لهذه المحرقة ومفهوم الجرائم الدولية، وكيفية تكييف القانون الدولي قصد إثبات مسؤولية المستعمر وإرغامه على الاعتراف والتجاوب والتعويض بدل سياسة الهروب والتنصل.

EL MOUDJAHID

SÉMINAIRE SUR LE ROMAN FÉMININ À BATNA

Le roman féminin algérien a été, mardi, le thème d'un séminaire national organisé à l'Université Batna-1 par le Laboratoire de l'encyclopédie algérienne facile.

Cette rencontre vient mettre en lumière l'évolution du roman féminin algérien et l'accroissement sensible ces dernières années des femmes romancières à la présence remarquée sur la scène nationale et à l'échelle arabe, a indiqué, Dr. Khadidja Kerouche, présidente du séminaire.

Tardif par rapport au roman arabe au Moyen-Orient, le roman algérien féminin s'est frayé une place distinguée sur la scène de la littérature arabe féminine, a relevé la même universitaire.

Les intervenants à la séance d'ouverture de ce séminaire de deux jours ont analysé l'esthétique du récit narratif des romancières Ahlam Mostaghanemi, Fadhila El Farouk, Ilham Bouraba et Malika Mokadem ainsi que leurs aînées Taous Amrouche et Assia Djebar.

Dr. Salima Loukem, de l'Université de Souk Ahras, a consacré son intervention aux romancières d'expression française, tandis que Nabila Aboudi, de l'Université Constantine-2, a tenté une analyse du référent philosophique et psychologique dans les œuvres d'Ilham Bouraba.

El Watan

DÉPISTAGE PRÉCOCE ET PRISE EN CHARGE DE SES SÉQUELLES

Journées d'étude internationales sur l'après Covid-19 à Batna

Des médecins spécialistes intervenant lors des journées d'étude internationales sur l'après Covid-19 ouvertes jeudi à Batna ont appelé au dépistage précoce et à la prise en charge des éventuelles séquelles du coronavirus chez les personnes ayant été infectées par la maladie.Les participants à cette manifestation scientifique de deux jours, qui se déroule à l'auditorium de l'université Batna 1, à l'initiative de l'Etablissement public hospitalier (spécialisée dans les maladies infectieuses), ont souligné que la détection des effets post Covid-19 «peut éviter de graves complications chez les personnes souffrant de maladies chroniques et également éviter l'émergence de ces maladies chez les personnes saines».Dans ce contexte, le Pr. Bruno Lina de l'université Lyon 1 (France) a souligné, lors d'une intervention par visioconférence, sur «l'évolution des virus dans le monde et la gestion de la Covid-19» que les traces et les séquelles du virus «peuvent être traitées efficacement dès lors qu'elles sont détectées de manière précoce».Pour sa part, la présidente de cet événement scientifique, le Pr. Nora Righi, spécialiste des maladies infectieuses, a expliqué que l'objectif des deux journées d'étude est «d'optimiser la prise en charge des patients ayant été infectés par la Covid-19 et qui ont eu des complications cardiovasculaires, de diabète, d'affections oculaires et respiratoires».Selon elle, la manifestation permettra également d'échanger des expériences et des expertises dans ce domaine, d'autant que les intervenants de l'intérieur et de l'extérieur du pays sont multidisciplinaires.

Trois ateliers scientifiques, animés par des spécialistes, seront organisés en marge de ces deux journées internationales organisées en coordination avec la faculté de médecine de l'université Batna 2 à la mémoire du regretté Pr. Rabah Ait Hamouda, professeur en infectiologie.

(APS)

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

BATNA

Séquelles de la Covid-19: appel au dépistage précoce

Des médecins spécialistes intervenant lors des journées d'étude internationales sur l'après Covid-19 ouvertes jeudi à Batna ont appelé au dépistage précoce et à la prise en charge des éventuelles séquelles du coronavirus chez les personnes ayant été infectées par la maladie.

Les participants à cette manifestation scientifique, de deux jours qui se déroule à l'auditorium de l'université Batna 1 à l'initiative de l'Etablissement public hospitalier (spécialisée dans les maladies infectieuses), ont souligné que la détection des effets post Covid-19 "peut éviter de graves complications chez les personnes souffrant de maladies chroniques" et également "éviter l'émergence de ces maladies chez les personnes saines".

Dans ce contexte, le Pr. Bruno Lina de l'université Lyon 1 (France) a souligné, lors d'une intervention par visioconférence, sur "l'évolution des virus dans le monde et la gestion de la Covid-19" que les traces et les séquelles du virus "peuvent être traitées efficacement dès lors qu'elles sont détectées de manière précoce".

Pour sa part, la présidente de cet événement scientifique, le Pr. Nora Righi, spécialiste des maladies infectieuses, a expliqué que l'objectif des deux journées d'étude est "d'optimiser la prise en charge des patients ayant été infectés par la Covid-19 et qui ont eu des complications cardiovasculaires, de diabète, d'affections oculaires et respiratoires". Selon elle, la manifestation permettra également d'échanger des expériences et des expertises dans ce domaine, d'autant que les "intervenants de l'intérieur et de l'extérieur du pays sont multidisciplinaires". Trois ateliers scientifiques, animés par des spécialistes, sont organisés en marge de ces deux journées internationales, organisées en coordination avec la faculté de médecine de l'université Batna 2 à la mémoire du regretté Pr. Rabah Ait Hamouda, professeur en infectiologie.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

TLEMCEN

La lutte contre le diabète mobilise

Dépister le diabète de type 2 et ses complications pour mettre un terme à la progression galopante de cette maladie qui représente une menace fondamentale pour la santé, tel est l'objectif de la caravane sanitaire organisée par la direction générale du CHU, en collaboration avec la direction de la santé et de la population (DSP) de Tlemcen.

Khaled Boumediene

En effet, l'équipe médicale de médecine interne du professeur Ali Lounici, composée des médecins Fatima Zohra Boulenouar, Amel Bensefia, Mohamed Bouchikhi, Hamza Benyahia, Mounir Baba Ahmed, Ibrahim Bahari, Khalil Bekkioui, Yacine Bensaad, Lamia Ghalem, Safaa Mesbahi, et du personnel de soutien (Sid Ahmed Touati, Mossaib Tlemçani), s'est rendue jeudi dernier, dans la commune de Sidi-Djillali, située dans la zone steppique. « Cette action s'inscrit dans le cadre de la stratégie de prise en charge précoce du diabète de type 2 particulièrement dans les zones d'ombre et localités isolées. La finalité est de prévenir les complications micro-vasculaires, tels que, la rétinopathie, la neuropathie et la néphropathie, et macro-vasculaires, tels que la coronaropathie et l'artériopathie des membres inférieurs et AVC. Il s'agit surtout d'agir sur trois paramètres importants, à savoir, l'équilibre glycémique, tensionnel et lipidique. Les moyens acquis et en cours d'acquisition grâce à l'université et le CHU nous permettront d'optimiser la détection complète et précise des atteintes infra cliniques chez les personnes souffrant actuellement de diabète », a notamment expliqué Ali Lounici qui occupe également le poste de directeur du laboratoire de recherche sur le diabète à l'Université de Tlemcen. Avant de fournir des soins préventifs ou médicaux à la population, l'équipe médicale s'est chargée de dépister les complications de l'artériopathie des membres inférieurs, en recourant à une mesure automatique de l'index de la pression systolique cheville bras (IPS). « L'artériopathie des membres inférieurs est caractérisée par un rétrécissement du calibre des artères à destination des membres inférieurs, qui entraîne une perte de charge hémodynamique, avec ou sans traduction clinique, dont le meilleur témoin est la chute de l'index de pression systolique (IPS). L'IPS est le rapport de la pression systolique à la cheville sur la pression systolique humérale. En cas d'anomalies, c'est-à-dire, un index de pression systolique inférieur à 0,9, un examen écho doppler des membres inférieurs est systématiquement programmé au niveau de notre service de médecine interne. Dans le cas de l'ischémie d'effort avec ou sans signes cliniques, qui est chronique, le risque cardio-vasculaire domine largement par rapport au risque local. Dans le second de l'ischémie permanente, qui peut être chronique ou aiguë, le risque local est pour un temps prépondérant. La maladie athéromateuse ou athérothrombose est de très loin la cause la plus fréquente et les autres causes impliquent une prise en charge thérapeutique différente. La neuropathie diabétique est prise en charge par des examens cliniques précis incluant le test au mono filament et au diapason notamment les cas de sensibilité vibratoire, sensibilité thermique, sensibilité tactile et l'évaluation des réflexes. Un questionnaire, genre du score de Michigan, permet de détecter la symptomatologie douloureuse spécifique à la neuropathie diabétique. Le dépistage précoce de ces deux complications permet de prévenir les lésions des pieds et d'éviter l'amputation d'un membre inférieur », a précisé Pr. Ali Lounici, qui souligne que des conseils portant particulièrement sur les sujets à risques de développer des lésions du pied avec une optimisation de traitement pharmacologique, sont prodigués pour atteindre les objectifs optimaux, glycémiques, tensionnels, lipidiques et d'agrégations plaquettaires. Ainsi, un examen électrocardiogramme a été réalisé pour dépister une hypertrophie ventriculaire gauche, une arythmie par fibrillation auriculaire et une éventuelle coronaropathie ».

Selon le professeur Ali Lounici, la bonne coordination entre le directeur de la santé, Mohamed Ameri, le directeur général du CHU de Tlemcen, Mohamed Menkour et les différents spécialistes du service de médecine interne, a permis d'investir le terrain pour une prise en charge multidisciplinaire des complications du diabète notamment des lésions du « pied diabétique », afin de réduire de moitié le nombre d'amputations dans les localités rurales et éloignées. A noter que deux actions similaires ont été menées en mars au niveau de la commune de Béni-Snous.